# من دلالات التأخير في العربية

**د. محروس السيد بُريك**

كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة

معار حاليا إلى جامعة حائل-

كلية الآداب

## مُلَخَّصُ البَحْثِ

يكاد ينصرف كلام أكثر القدماء والمحدثين في باب ( التقديم والتأخير ) إلى بيان دور المُقدَّم – دون المُؤخَّر - في أداء المعنى ؛ فيقال : ( قُدِّم للعناية والاهتمام ، أو لعظمه والاهتمام به ) أو : ( قُدِّم لأن الخاطر مُلتَفِتٌ إليه والهمَّةَ معقودةٌ به ) ، أو : (قُدِّم لإرادة معنى الاختصاص ) ، أو نحو ذلك .

والحقُّ أنه ليس كل تقديم من أجل صرف الانتباه إلى المقدم دون المؤخر؛ فقد يُقدَّم المقدم ويُؤخَّر المؤخر لا لأهمية المقدم والعناية به فحسب ، وإنما توطئة لذكر المؤخر الذي هو أهم ، كأن يتنبه له المخاطب الغافل ، أو أن يُؤخَّر المؤخر لترتبه على المقدم تَرتُّبَ الجزاء على الشرط ، أو أن يُؤخَّر المبتدأ أو ما في حكمه – وجوبا- ليتسنى التعبير بالنكرة لإفادة معنى التعظيم أو الإحاطة والشمول ، كذلك يتأخر العنصر النحوي إذا قُصد بالاختصاص والحصر بـ ( ما وإلا ، أو إنما )، أو نحو ذلك من معانٍ.

إن غاية هذا البحث هي جلاء المعاني التي يؤديها العنصر المتأخر في الجملة ؛ لتقف تلك المعاني جنبا إلى جنب مع الدلالات التي يؤديها العنصر المتقدم ، فتتعانق بذلك دلالات التأخير مع أغراض التقديم ، في أداء معنى الجملة.

## Abstract:

Studying inversion, most ancient and modern scholars focus on the semantic significance of the preceding element in the sentence forsaking the implication of succeeding element. Therefore, it is frequent to come across comments such as "This element occurs first to be highlighted", It occurs in the front because it is more likely to preoccupy the mind" or" It comes first to imply exclusiveness"…etc.

Actually, not all inverted structures imply importance or draw the attention to the preceding element. Inversion as a stylistic device may be used as a way of introducing the succeeding element which can be more important in particular contexts. In this respect, inversion has the significance of drawing the attention of the addressee to what comes next not first. The succeeding element can be delayed also when it depends on the preceding element as is the case with conditional sentences. Likewise, a subject can be delayed to imply magnitude or comprehensiveness. The succeeding element comes next also when the speaker wants to speak exclusively about a particular person or group using the Arabic particles إلا وما ma and illa , إنما innama or express any other meaning. To conclude, inversion in Arabic is not always used to highlight the preceding element at the expense of the succeeding element.

This paper aims at underlining the implications of the succeeding element in inverted structures together with the significance of the preceding element exploring their contributions to the overall meaning of the sentence.

## من دلالات التأخير في العربية

ينطلق هذا البحث من نص سيبويه المشهور "**كأنهم – أي العرب - إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا – يعني المقدم والمؤخر - يهمانهم ويعنيانهم**"[1] ؛ إذ ينسب إلى العرب عنايتها بالمتقدم ، لكنه لم ينف عنايتهم بالمتأخر ، بل يرى أن العرب تُعنى بالمتأخر وتهتم به اهتمامها بالمقدم سواء بسواء . فلكل عنصر دور في أداء معنى الجملة، وفي باب (التقديم والتأخير) تتعانق دلالات التقديم مع دلالات التأخير في تشكيل هذا المعنى.

لقد نوه إلى دلالات التقديم وأغراضه كثير من نحاتنا وبلاغيينا القدماء والمحدثين وكثير من المفسرين من لدن سيبويه مرورا بابن جني وعبد القاهر ووصولا إلى علمائنا المعاصرين، وقد نصوا –في غالب الأحيان- على أثر تقديم المقدم في الدلالة، على اعتبار أن كل تقديم يقتضي تأخيرا وأن غرض التقديم لا يعدو أن يكون هو نفسه غرض التأخير.

لكن وردت إشارات لدى سيبويه وعبد القاهر الجرجاني تلفت الانتباه إلى المتأخر وأثر تأخيره في الدلالة؛ وغرض البحث بيان تلك الدلالات ، مستأنسًا بما ورد لدى علمائنا في باب (التقديم والتأخير) للوصول إلى بيان أهمية المقدم والمؤخر كليهما في أداء معنى الجملة، وبيان أنه ربما خفي معنى أحدهما ليصبح المعنى منعقدا على العنصر الآخر ، وبيان أن ذلك لا يكون في كل سياق .

ففي ( **باب الأفعال التي تستعمل وتلغى** ) ينص سيبويه على أن التأخير يكون في مواطن أقوى من التقديم ؛ حيث يقول : " فإن ألغيت قلت : عبدُ الله أظن ذاهبٌ ، وهذا إخال أخوك ، وفيها أرى أبوك ، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ، وكل عربي جيد ... وإنما كان التأخير أقوى ؛ لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك ، كما تقول عبد الله صاحبُ ذاك بلغني ، وكما قال : من يقول ذاك تدري ، فأخر ما لم يعمل في

أول كلامه ، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري"[٢] .

فالتأخير –عندئذ– أقوى من التقديم ، لا من جهة النحو فحسب -إذ الإلغاء يُستحسن عند التأخير- وإنما من جهة المعنى كذلك ؛ لأن المتكلم أدركه الشك بعدما بنى كلامه على اليقين . فتأخير العامل الملغى – هنا – أفاد معنى (الشك بعد اليقين).

ويُؤخَّر العامل الملغى في هذا الباب للدلالة على الاستدراك ، بإبطال المعنى المتوهم من الإسناد بين المبتدأ والخبر ؛ كما في قول أبي أُسَيدة الدُّبَيرِيّ :

**وإنَّ لنا شَيْخَيْنِ لا يَنْفَعانِنَا غَنِيَّيْنِ لا يُجْدِي علينا غِناهُما**

**هما سَيِّدَانا يَزْعُمانِ وإنما يَسُودَانِنا أَنْ يَسَّرَتْ غَنَماهما** [٣]

فالإسناد بين المبتدأ ( هما ) والخبر ( سيدانا ) يفيد كونهما سيدَي القبيلة ، لكن الشاعر لا يستطيع نفي هذه السيادة نفيا مطلقا ؛ إذ هي سيادة قائمة يقرها القوم راغمين ، لكنه لا يرضى عن هذه السيادة ؛ إذ يرى أنهما "ليس فيهما من السيادة إلا كونهما قد يَسَّرَتْ غنماهما ، والسُّودَد يوجب البذلَ والعطاء والحِراسَة والحماية وحسن التدبير والحلم ، وليس عندهما من ذلك شيء" [٤] ؛ لما كان هذا كله أخَّر الشاعر الفعل ( يزعمان ) مسندا إلى الضمير العائد على هذين السيدين؛ ليتحقق بهذا التأخير معنى الاستدراك بإبطال هذه السيادة المتوهمة ، إنها سيادة الغِنَى الذي لا ينفع إلا صاحبه .

**وفي باب المبتدأ والخبر** ربما قُدِّم المبتدأ لمجرد التنبيه لأهمية الخبر المؤخَّر ، وذلك إذا كان الخبر جملة مُصدَّرة بأداة من أدوات الاستفهام أو العرض أو التحضيض ، وتأخيره – حينئذ – جائز ؛ ذلك لأنه "لو كان الخبر متضمنًا لاستفهام وهو مفرد وجب تقديمه نحو : متى السير؟ وأين خالد ؟ ولو تضمنه وهو جملة جاز تأخيره نحو: زيد أين هو؟ وعمرو كيف حاله؟"[٥] ، وكما في نحو تمثيل

سيبويه : زيدٌ كم مرةً رأيته ، وعبدُ الله هل لقيته ، وعمرو هلاَّ لقيته ؛ فأنت في كل ذلك "**تبتدئه لتنبِّه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك**"[٦] ، وكذلك يقدم المبتدأ لمجرد الدلالة على التنبيه إذا كان الخبر أمرا أو نهيا ؛ " وذلك قولك عبدُ الله اضربه ، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه ... ومثل ذلك : أما زيد فاقتله" [٧].

إن غرض تقديم المبتدأ – فيما سبق - إنما هو مجرد التنبيه لأهمية الخبر المتأخر؛ فالخبر تأخر – هنا – لكي يتنبه له المخاطب الغافل ؛ وبعبارة أخرى : يعد تقديم المبتدأ تمهيدا وتوطئة لذكر الخبر الذي هو أهم، ولو قُدِّم المؤخر لفات الغرض ؛ لكون الخطاب خطابا للغافل . فأهمية الخبر مستفادة من تقديم المبتدأ بين يديه.

إن تأخير الخبر في مثل هذا السياق – أعني سياق خطاب الغافل- أولى من تقديمه؛ لاشتماله على الحكم الذي يريد المتكلم أن يلفت انتباه المخاطب إليه، لذا قدَّم بين يديه مبتدأً تمهيدا لذكره ، وتنبيها إليه، وليس ذلك نقضًا لكلام سيبويه ، كيف وقد قال : (وإن كانا جميعا – يعني المتقدم والمتأخر - يهمانهم ويعنيانهم ) . وأكد هذا الكلام في موطن آخر فقال " وإن قدمت الاسم فهو عربيٌ جيد كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: زيداً ضربت، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في ضرب زيد عمراً وضرب عمراً وزيد"[٨].

**فإذا ما اقترن الخبر بالفاء وجب تأخيره** [٩] ؛ "لأن الفاء تابعة لا متبوعة"[١٠]، كما في قول الشاعر :

**وقائلةٍ خَولانُ فانكحْ فتاتهمْ وأُكْرُومةُ الحيّينِ خِلْوٌكما هيا**

وللنحاة ثلاثة مذاهب في هذه الفاء ؛ فالأخفش يجيز " زيادتها في الخبر مطلقا ... وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا" [١١]، أما سيبويه [١٢] – وتابعه الجمهور – فلا يرى زيادة الفاء في الخبر مطلقا ، وأوَّلَ ذلك

بأن (خولان) خبر لمبتدأ محذوف تقديره ( هذه ) . فعلى رأي سيبويه يصبح (فانكح) كلاما مستأنفا ، أما على الرأيين الآخرين يصبح خبرا مؤخرا ، وإنما تقدمه المبتدأ للتنبيه عليه ، حتى إذا ما ذُكر يكون المخاطب قد تنبه له وانصرف إليه ؛ وما ذلك كله إلا لأهمية ذلك المؤخر.

إن هذه الفاء الداخلة على الخبر تعد رابطا إضافيا يربط بين المبتدأ والخبر - وذلك في مواطن محددة [١٣] - وعندئذ يتأخر الخبر مقترنا بالفاء لإفادة معنى ترتب الخبر على المبتدأ.

ومن تلك المواطن الوصف المعرف بالألف واللام [١٤] ، كما في قراءة (والسارقُ) بالرفع ، في قوله تعالى ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ { المائدة ٣٨} ، وكذلك قراءة (الزانيةُ) بالرفع، والرفع قراءة الجمهور [١٥]، في قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ { النور ٢} ، فـ (الزانيةُ) مبتدأ ، "ويجوز أن يكون الخبر (فاجلدوا) ، وإنما دخلت الفاء لكون الألف واللام - في (الزانية والزاني) - بمعنى ( الذي ) وتضمنه معنى الشرط ، تقديره : التي زنت والذي زنا فاجلدوهما ، كما تقول : من زنا فاجلدوه " [١٦] ، فالخبرُ تأخَّر لترتُّبه على المبتدأ ترتُّبَ الجزاء على الشرط ، وتقدم المبتدأ للتنبيه على أهمية تنفيذ حكم الجلد ، وتأكيد ترتب هذا الحكم (الخبر المؤخر) على الزنا (المبتدأ المتقدم) .

وكذلك يصبح تأخير الخبر مقترنا بالفاء - في آية المائدة السابقة - مفيدا ترتب الخبر على المبتدأ ترتُّبَ الجزاء على الشرط ؛ فقطع يد السارق مترتب على اقترافه فعل السرقة ، ومما يدل على أن المراد من الآية الشرط والجزاء وجوه[١٧] : منها أن الله تعالى صرح بذلك ، وهو قوله: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا ﴾ ، وهذا دليل على أن القطع شرعٌ جزاءً على فعل السرقة ، فوجب أن يعم الجزاء لعموم الشرط ، كما أن السرقة جناية ، والقطع عقوبة، وربط العقوبة بالجناية مناسب.

ومن مواطن دخول الفاء على الخبر المتأخر ، الموصول الذي صلته فعل ليس معه حرف شرط[١٨]، نحو قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾{ البقرة ٢٧٤}، وقوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ {الأحقاف ١٣}. ففي تأخير الخبر إفادة لمعنى ترتبه على المبتدأ المتقدم ، ودخول الفاء على الخبر يؤكد ذلك الترتب؛ ذلك لأنه " **من شرط دخول الفاء في الخبر أن يكون مُستحَقًّا بالصلة ، نحو ما جاء في الآية ؛ لأن ترتب الأجر إنما هو على الإنفاق**"[١٩] ، وكذلك الإيمان بالله والاستقامة يورثان الأمن وسرور النفس . فالخبر يتأخر لإفادة ترتبه على المبتدأ – في سياقات محددة- وعندئذ يصح دخول الفاء على هذا الخبر لتأكيد معنى السببية والاستحقاق.

إن تأخر الخبر وتقدم المبتدأ -في تلك المواطن- إنما أفاد ترتب الخبر على المبتدأ ترتُّبَ الجزاء على الشرط . ولما كان الخبر كالجزاء لَزِمتْه الفاء [٢٠] ؛ فدخول الفاء على الخبر إنما هو لتأكيد معنى ترتب الخبر على المبتدأ ؛ ذلك لأن "السببية أو الترتب من معاني الفاء ، وهي تأتي للربط بين جملة الشرط وجملة الجواب ، إذا كانت جملة الجواب مما لا يصلح أن يكون شرطا ، والشرط فيه ترتب شيء على آخر ... ولذلك نجد أن مثل هذا التركيب مشبه بأسلوب الشرط لمكان الفاء" [٢١] .

**فإذا ما تصدرت الجملة الاسمية بالاستفهام ، وتأخر الخبر وكان جملة فعلية خبرية** ؛ فكذلك لا تبنى الدلالة على المتقدم فحسب ، وإنما للمتأخر دور في تشكيلها، ففي تمثيل عبد القاهر : أأنتَ بنيتَ هذهِ الدارَ؟ أأنتَ قلتَ هذا الشعرَ ؟ أأنت كتبتَ هذا الكتابَ ؟ نجد أن غرض التأخير هو " أنك لم تشكَّ في الفعل أنه كان وكيف وقد أشرتَ إلى الدارِ مبنيةً والشعرِ مَقولاً والكتاب مكتوباً ، وإنما شككتَ في الفاعل مَن هو " [٢٢].

فالاستفهام – هنا – ليس عن الفعل المتأخر ، إنما عمن فعل الفعل، وكذلك المعنى إذا ما كانت الهمزة للتقرير ؛ يقول عبد القاهر : " واعلمْ أنَّ هذا الذي ذكرتُ لك في الهمزة ، وهي للاستفهام ، قائمٌ فيها إذا كانتْ هيَ للتقرير . فإذا قلتَ : أأنت فعلتَ ذاك كان غرضُك أن تقررَه بأنه الفاعل . يبينُ ذلك قولهُ تعالى حكايةً عن قولِ نمروذ : ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ {الأنبياء ٦٢}، لا شُبْهَةَ في أنَّهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يُقِرَّ لهم بأنَّ كسرَ الأصنام قد كانَ، ولكن أن يُقِرَّ بأنَّه منه كان ، كيف ؟ وقد أشاروا له إلى الفِعل في قولهم: (أأنتَ فعلتَ هذا؟) . وقال هو عليه السلام في الجواب : ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾... ولو كان التقريرُ بالفعلِ لكان الجوابُ : فعلتُ أو لم أَفْعَلْ " [٢٣].

ففي تأخير الفعل إشارة إلى توكيد وجوده ، وعدم دخوله في حيز الشك أو الاستفهام الموجه إلى المتقدم ؛ ويؤكد ذلك المؤشرات السياقية من الإشارة إلى الحدث ونحو ذلك .

ويؤكد ما للتأخير من دلالة أن تقديم المتأخر وتأخير المتقدم في الآية السابقة ( وهو تقديم لا على نية التأخير ) [٢٤] كأن نقول : أفعلت ؟ لا يؤدي إلى خلل بالغرض من التقديم فحسب ، وإنما يخل بالغرض من تأخير ( فعلت ) والذي هو توكيد وقوع الفعل ، " **وكان كلامهُ كلامَ مَن يُوهم أنه لا يدري أن ذلك الفعل كان على الحقيقةِ**"[٢٥] أما في ( أأنت فعلت ) بتأخير الفعل كما ورد بالآية ، فإن في تقديم الفاعل ليصبح مبتدأ إفادة لوقوع الشك في الفاعل ، كما أن تأخير الفعل أفاد الجزم بوقوعه " **ولم يكنْ منهُ في نفيِ الفعل تردُّدٌ ، ولم يكنْ كلامُه كلامَ من يُوهُم أنه لا يدري أكانَ الفعلُ أم لم يكن** " [٢٦] . فالدلالة إذن لا تنعقد على المتقدم فحسب دون أن يكون لتأخير العنصر النحوي دور في تشكيلها ، وإنما يسهم المتأخر بدلالة لا تقل أهمية عن دلالة التقديم ، ولم تكن لتتحقق لو لم يأت متأخرا.

**وكذلك إذا ما تصدرت الجملة الاسمية بالنفي ، وتأخر الخبر وكان جملة فعلية خبرية** ، كما في قول المتنبي :

**وما أنا أسقمتُ جسمي به ولا أنا أضرمتُ في القلب نارا** [٢٧]

نجد أن النفي ينصرف إلى عدم اختصاص المبتدأ بهذين الفعلين ؛ وهذا هو المعنى المستفاد من تقديم الاسم ، وليس هذا هو معنى الكلام فحسب ، فتأخير الفعل أفاد عدم قصده بالنفي ؛ أي أن "السقم ثابت موجود ، وليس القصد بالنفي إليه ، ولكن إلى أن يكون هو الجالبَ له ، ويكون قد جره إلى نفسه" [٢٨] ، ولو تقدم الفعل فصار الكلام ( ما أسقمتُ جسمي ، ولا أضرمتُ في القلب نارا ) لما تحقق معنى ثبوت الفعل المستفاد من التأخير ، إذ ينصرف النفي إلى فعل " لم يثبت أنه مفعول" [٢٩] .

**إن النظام النحوي يحتم تأخير المبتدأ أو ما في حكمه** [٣٠] **إذا كان نكرة؛ لتتحقق بتلك النكرة المتأخرة دلالة مُتوخَّاة لا تُراد عند التعبير بتقديم ذلك العنصر،** تتضح تلك الدلالة في نحو قوله تعالى حكاية عن نوح وقومه: ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ لَيۡسَ بِي ضَلَٰلَةٞ وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٦١ أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمۡ وَأَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ {الأعراف ٦٠- ٦١}، وقوله تعالى حكاية عن هود وقومه: ﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي سَفَاهَةٖ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٦٦ قَالَ يَٰقَوۡمِ لَيۡسَ بِي سَفَاهَةٞ وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ {الأعراف ٦٦-٦٧}، إذ جاء جوابهما بتقديم خبر ليس على اسمها المتأخر (ضلالة – سفاهة)، وقد أتاح تأخير العنصر النحوي فيما سبق ( اسم ليس ) عملية الاختيار بين التعبير بالمعرفة ( السفاهة – الضلالة)، أو النكرة (سفاهة – ضلالة ) ، **في حين أنه لو تقدم لكان لزاما التعبير بالمعرفة ، أو بالنكرة المخصصة ، وهي في منزلة بين منزلتي التعريف والتنكير** . وقد عبر القرآن بالنكرة ؛ ليتحقق معنى نفي أن تلتصق برسله أية

ضلالة ، وأية سفاهة ؛ وذلك معنى العموم والشمول المستفاد من التعبير بالنكرة ، وليتحقق التجانس اللفظي بين الاتهام ونفيه :

إنا لنراك في سفاهة ليس بي سفاهة

إنا لنراك في ضلال ليس بي ضلالة

ففي تعبيرهم بالنكرة اتهام بسفاهة أية سفاهة ، وضلالة أية ضلالة؛ وإن لم يدرك هؤلاء القوم كنه هذه السفاهة وتلك الضلالة ، فالذي يهمهم هو إلصاق هاتين الصفتين بالمخاطب . وفي ذلك ما فيه من ضعف حجتهم وسفاهة عقولهم.

لذا جاء الرد بالتنكير لتنتفي بذلك كل أجناس السفاهة والضلالة ، على جهة الإحاطة والشمول ؛ وذلك ما لم يكن ليتحقق بالتقديم الذي يقتضي التعريف، أو التعبير بالنكرة المخصصة التي هي أقل شمولا من النكرة المطلقة.

لعله اتضح لنا أن المعنى لم ينعقد على المتقدم فحسب ، وإنما للمتأخر دور في أداء المعنى .

ليس هذا هو معنى التأخير فحسب ، بل للتأخير دلالة أخرى تتعانق مع دلالة التقديم وتؤكدها وهي عدم نفي السفاهة أو الضلالة عن كل أحد، بل تأكيد وجود السفاهة وتحقق الضلالة ، في إشارة إلى أنهم هم أهل الضلالة السفهاء . إن الجواب لا ينفي التصاق السفاهة أو الضلالة بالمتكلم فحسب - وتلك دلالة الباء الدالة على الالتصاق - وإنما احتمل وجود من هو أحق بأن يكون سفيها ضالا . وما كانت لتتحقق تلك الإشارة إلى كون هؤلاء هم من يعيشون في سفاهة وضلالة، إلا بتأخير اسم ليس ؛ لتتعانق بذلك دلالتان ؛ أولاهما : نفي اختصاص المتكلم بهاتين الصفتين، وذلك الاختصاص مستفاد من تقديم خبر ليس ، والأخرى : عدم نفي العنصر المتأخر ( الضلالة – السفاهة ) عن كل أحد ، والتلميح إلى ضرورة وجوده مسندا إلى من يستحقه ؛ وذلك هو المعنى المستفاد من تأخير اسم ليس .

هذا بالإضافة إلى معنى الشمول المستفاد من التعبير بالنكرة الذي لم يكن ليتحقق لو لم يأت المبتدأ أو ما في حكمه متأخرا .

إن التقديم أفاد الاختصاص ، أي نفي السفاهة وكذلك الضلالة عن نوح وهود – عليهما السلام – على جهة الاختصاص ، لكنه ليس المعنى الوحيد الذي تؤديه الجملة ، فهناك دلالات يؤديها العنصر المتأخر ، ولا تتحقق إلا بالتأخير ؛ لتتعانق بذلك دلالات التقديم مع أغراض التأخير ، في أداء معنى الجملة .

إن معنى الاختصاص والاهتمام بالمتقدم ربما خفيَ في بعض المواطن ؛ ليصبح المعنى منعقدا على التأخير ، ففي قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾{الشرح ٥ - ٦} نجد أن تأخير اسم إن سوَّغ مجيأه نكرة ؛ لتحدث المقابلة بين تعريف العسر ، وتنكير اليسر ؛ فالعسر معهود معروف " أي العسر الذي عَهِدْتَه وعلمتَه ، وهو من قبيل ما يسميه نحاة الكوفة بأن ( ال ) فيه عوض عن المضاف إليه ... أي فإن مع عُسرك يسراً ، فتكون السورة كلها مقصورة على بيان كرامة النبي – صلى الله عليه وسلم – عند ربه تعالى " [٣١] ، أما اليسر فجاء نكرة للتفخيم والتعظيم "أي أن مع العسر العارض لك تيسيراً عظيماً يغلب العسر . ويجوز أن يكون هذا وعداً للنبي ( صلى الله عليه وسلم ) ولأمته لأن ما يعرض له من عسر إنما يعرض له في شؤون دعوته للدين ولصالح المسلمين" [٣٢].

إن الإتيان باليسر منكرا مكررا أفاد معنى تعظيم شأن ذلك اليسر، وتأكيد معيته لذلك العسر العارض المعهود ؛ ولم يكن ليتحقق ذلك المعنى ما لم يتأخر ذكر اليسر ، ولو تقدم لكان لزاما التعبير بالمعرفة أو بالنكرة المخصصة، وهو ما يفوت معه معنى تعظيم ذلك اليسر .

إن ذلك اليسر لشدة عظمته وتأكد وقوعه يأتي مصاحبا للعسر ، وذلك هو معنى ( مع ) ؛ وهي معية مجازية إشارة إلى " قرب حصول اليسر عقب حلول العسر

أو ظهور بوادره ، بقرينة استحالة المعنى الحقيقي للمعية . وبذلك يندفع التعارض بين هذه الآية وبين قوله تعالى : ﴿ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾{الطلاق ٧} في سورة الطلاق، فهذه الآية في عسر خاص يعرض للنبي ، وآية سورة الطلاق عامة ، وللبعْدية فيها مراتب متفاوتة" [٣٣] .

ويرى فريق أن المراد بالعسر في الآيتين شيء واحد ؛ لكونه بالألف واللام، وليس هناك معهود سابق فينصرف إليه ، أما اليسر فمذكور على سبيل التنكير ؛ فكان أحدهما غير الآخر . واستدلوا بما روي عن النبي– صلى الله عليه وسلم – أنه قال : ( لن يغلب عسر يسرين ) وقرأ هذه الآية [٣٤].

ورفض فريق ذلك الرأي مستدلين بأنه إذا قال الرجل : إن مع الفارس سيفا، إن مع الفارس سيفا ، فلا يفهم منه أن معه سيفين ؛ وبذلك تعد الآية الثانية تكريرا للأولى ، ويصبح المراد من الحديث تأكيد "ترجيح أثر اليسر على أثر العسر ، وذلك الترجيح عبر عنه بصيغة التثنية في قوله : ( يسرين ) ، فالتثنية هنا كناية رمزية عن التغلب والرجحان فإن التثنية قد يكنى بها عن التكرير المراد منه التكثير كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ { الملك ٤} ؛ أي ارجع البصر كثيراً لأن البصر لا ينقلب حسيراً من رَجعتين . ومن ذلك قول العرب : لَبَّيْك ، وسَعْدَيك ، ودَوَاليك" [٣٥].

فالاختصاص المستفاد من تقديم الخبر – هنا - ليس هو المراد ، بقدر إرادة تأخير اسم (إن) ليتسنى التعبير بالنكرة التي أفادت معنى التعظيم الذي يؤكده تكرار (يسرا) منكرة ، والتعبير بـ ( مع ) التي تفيد المصاحبة .

**وفي الجملة الفعلية يتقدم المفعول به ويتأخر الفعل** ، كما في قوله تعالى : ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ ﴾{ الزمر ٦٦} ، وقوله تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ﴿٥﴾ ﴾ { المدثر ٣-٥} ، فالمفعول به قُدِّم "إيذانا بالاختصاص ، عند

من يرى ذلك ، أو للاهتمام به"[٣٦] ، وعند القائلين بزيادة الفاء [٣٧] يصبح ذلك هو معنى الآيات فحسب ، يقول ابن هشام " وقُدِّم المنصوب على الفاء إصلاحا للفظ كيلا تقع الفاء صدرا" [٣٨] ، وليس هذا هو الغرض المراد فحسب ؛ إذ إن ورودها متأخرة أفاد معنى الشرط، يقول الزمخشري " **ودخلت الفاء لمعنى الشرط كأنه قيل : وما كان فلا تدع تكبيره** "[٣٩] كما في نحو " زيدا فاضرب ، إذ الأصل مهما يكن من شيء فاضرب زيدا" [٤٠] ، أو أن "تقديره : تنبه فاضرب زيدا ، فالفاء هي جواب الأمر ، وهذا الأمر إما مضمن معنى الشرط ، وإما الشرط بعده محذوف" [٤١] .

ففي تأخير الفعل إفادة لمعنى المداومة على عبادة الله في كل حين، وكذلك المداومة على تكبيره في كل حال ؛ وهو معنى قول الزمخشري السابق : "كأنه قيل : وما كان فلا تدع تكبيره"[٤٢] ، وكذا المداومة على تطهير الثياب ، وربما أريد بتطهير الثياب تطهير النفس من الأردان "يقال : فلان طاهر الثياب وطاهر الجيب والذيل والأردان إذا وصفوه بالنقاء من المعايب ومدانس الأخلاق" [٤٣] ، وكذا المعنى في قوله تعالى : (والرجز فاهجر) ، وقد "احتج من جوز المعاصي على الأنبياء بهذه الآية ، قال لولا أنه كان مشتغلا بها وإلا لما زجر عنها بقوله ( والرجز فاهجر )، والجواب المراد منه الأمر بالمداومة على ذلك الهجران، كما أن المسلم إذا قال اهدنا فليس معناه أنا لسنا على الهداية فاهدنا ، بل المراد ثبتنا على هذه الهداية ، فكذا هنا" [٤٤].

ويرى آخرون أن الفاء دخلت "لإفادة معنى الجزائية ، والمعنى : قم فكبر ربَّك، وكذلك ما بعده على هذا التأويل" [٤٥] .

**ويتأخر العنصر النحوي وجوبا إذا قُصِدَ بالاختصاص أو الحصر** ، سواء أكان الحصر بـ(إلا)أو بـ(إنما)؛ ففي قوله تعالى:﴿ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾{النور٥٤}،وقوله تعالى:﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾{النحل٨٢}،

قُصِد حصر المبتدأ ( البلاغ ) فتأخر ؛ فعملُ الرسول هو البلاغ ، وليس عليه هدايتهم؛ فلا يحزن إذا ما تولوا ، ولم يتبعوا دعوة الحق . وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾{ فاطر ٢٨} تأخر الفاعل وجوبا لإرادة حصره ؛ ذلك لأن "الغرض أن يُبيَّن الخاشون من هم ،ويخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم"(٤٦).

إن تقديم المؤخر وتأخير المقدم – في تلك التراكيب - غير ممتنع من جهة النحو ، لكنه يمتنع من جهة الدلالة ؛ لأن في ذلك نقضًا للمعنى المراد ، فلو قيل: "(إنما يخشى العلماءُ الله) ، لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن ، ولصار الغرض بيان المخشيّ من هو ، والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره ،ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء ، وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية ، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله تعالى أيضا"(٤٧)، ولأصبح المعنى أن العلماء والعامة متساوون في درجة خشيتهم لله ، وليس الأمر كذلك .

ففي هذا النوع من التراكيب يجب تأخير المبتدأ أو الخبر أو الفاعل أو المفعول أو الحال ، لا بسبب النحو ، إنما بسبب دلالة الحصر أو الاختصاص ؛ وذلك الحصر أو الاختصاص يقع في المتأخر ، وليس في المتقدم ، يقول عبد القاهر : "وإذ قد عرفت أن الاختصاص مع (إلا) يقع في الذي تؤخره من الفاعل والمفعول ، فكذلك يقع مع (إنما) في المؤخر منهما دون المقدم . فإذا قلت: (إنما ضرب زيدا عمرو) كان الاختصاص في الضارب ، وإذا قلت : ( إنما ضرب عمرو زيدا ) كان الاختصاص في المضروب" (٤٨) .

إن دلالة الاختصاص أو الاهتمام ليست خاصة بالمقدم ؛ وما مراد الفرزدق في قوله (٤٩) :

**أنا الذائدُ الحامي الذمار وإنما  يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي**

سوى "أن يخص المُدافِع لا المُدَافَع عنه ، ولو قال: (إنما أدافع عن أحسابهم) لصار المعنى أنه يخص المدافَع عنه ، وأنه يزعم أن المدافعة منه تكون عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، كما يكون إذا قال :( وما أدافع إلا عن أحسابهم ) ، وليس ذلك معناه ، إنما معناه أن يزعم أن المدافع هو لا غيره"[٥٠].

ويرى بعض النحويين أن انفصال الضمير في بيت الفرزدق ضرورة[٥١] ، وليس كذلك ؛ لأن (أدافع) و (يدافع) واحد في الوزن[٥٢] ، كما أن معنى اختصاص المتأخر بالحكم ( الدفاع عن أحسابهم ) لن يتحقق إذا قال:(وإنما أدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي ) ؛ ذلك لأنه لن يكون في الكلام تقديم وتأخير ، وسيصبح الفاعلُ الضميرَ المستترَ في (أدافع) ، ويصبح "(أنا) الظاهرُ تأكيدًا له ، والحكم يتعلق بالمؤكَّد دون التأكيد ، لأن التأكيد كالتكرير ، فهو يجيء من بعد نفوذ الحكم " [٥٣] ، و"لما كان غرضه أن يحصر المدافِع لا المدافَع عنه فَصَل الضمير. ولو قال : ( وإنما أدافع عن أحسابهم ) لأفهم غير المراد"[٥٤] .

## خاتمة

لعله اتضح لنا أن للتأخير دلالات متعددة تختلف باختلاف التركيب النحوي من جهة ، وسياق الكلام من جهة أخرى ، وأن هذه الدلالات لا تقل أهمية عن تلك الدلالات الشائعة التي أوردها العلماء للعنصر المقدم في الجملة . وعلى الباحث إذا ما تصدى لباب ( التقديم والتأخير ) أن يهتم بالمقدم والمؤخر كليهما ، فلكل منهما دور في أداء المعنى ، وربما خفي معنى أحدهما ليصبح المعنى منعقدا على العنصر الآخر ، لكن ذلك لا يكون في كل سياق .

وقد انطلق البحث من نص سيبويه المشهور "**كأنهم – أي العرب - إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا – يعني المقدم والمؤخر - يهمانهم ويعنيانهم**" ؛ لبيان أن لكل عنصر دورا في أداء معنى الجملة، وفي باب (التقديم والتأخير) تتعانق دلالات التقديم مع دلالات التأخير في تشكيل هذا المعنى.

وقد خلص البحث إلى بعض دلالات التأخير ؛ مع التنويه إلى أنه – في بعض الأحيان- تتضافر مع المؤخر مجموعة من القرائن التي تؤكد تلك الدلالات وترشحها ؛ نحو الإلغاء في باب ظن ، أو الفاء الدالة على السببية فتلزم الخبر عندما يكون الخبر كالجزاء ، أو (ما وإلا ) و(إنما) ، أو قرينة معنوية نحو خطاب الغافل أو سياق المجادلة ونفي الاتهام . ومن دلالات التأخير التي توصل إليها البحث :

- الدلالة على الشك بعد اليقين.
- الدلالة على الاستدراك ، بإبطال المعنى المتوهم من الإسناد بين المبتدأ والخبر.
- تقديم المبتدأ لتنبيه المخاطب الغافل إلى أهمية الخبر المتأخر ؛ فتأخير الخبر وتقديم المبتدأ تظاهرا على تشكيل تلك الدلالة.

- تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ؛ لإفادة ترتب الخبر على المبتدأ ترتب الجزاء على الشرط .
- الدلالة على تأكيد وجود الخبر وعدم دخوله في حيز الشك ؛ وذلك قول عبد القاهر " **أنك لم تشكَّ في الفعل أنه كان** ".
- الدلالة على ثبوت الخبر وعدم دخوله في حيز النفي ؛ أو على حد تعبير عبد القاهر معلقا على قول المتنبي: وما أنا أسقمت جسمي به: " **السقم ثابت موجود، وليس القصد بالنفي إليه، ولكن إلى أن يكون هو الجالبَ له، ويكون قد جره إلى نفسه**".
- عدم نفي العنصر المتأخر عن كل أحد ، والتلميح إلى ضرورة وجوده مسندا إلى من يستحقه .
- الدلالة على الحث على مداومة الامتثال للأمر المتأخر ، وذلك إذا ما تقدم المفعول به وتأخر الفعل وكان فعل أمر مقترنا بالفاء.
- تأخير العنصر النحوي لقصده بالاختصاص أو الحصر بـ (ما وإلا ) أو (إنما)؛ لأنه - على حد تعبير عبد القاهر- " **إذ قد عرفت أن الاختصاص مع (إلا) يقع في الذي تؤخره من الفاعل والمفعول ، فكذلك يقع مع (إنما) في المؤخر منهما دون المقدم**".

## الهوامش والتعليقات

١. الكتاب ج١ ص٣٤ .

٢. السابق ج ١ ص ١١٩ - ١٢٠. ومراده بقوله : (وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ) أن الإلغاء في ( باب ظن ) أقوى عند تأخير هذه الأفعال منه عندما تتوسط.

٣. البيتان في : لسان العرب ج٥ ص ٢٩٥ ( مادة يسر ) ، والبيت الثاني من شواهد الإلغاء في باب ظن . انظر : همع الهوامع ج١ ص٥٥١ ، وأوضح المسالك ج٢ ص ٥٩ .

٤. لسان العرب ج٥ ص ٢٩٥ ( مادة يسر) .

٥. شرح الكافية الشافية ، ج١ ص ٣٦٨ .

٦. الكتاب ج١ ص ١٢٧ .

٧. السابق ج ١ ص ١٣٨ .

٨. الكتاب ، ج١ ، ص ٨٠-٨١ .

٩. انظر : شرح الكافية الشافية ج١ ص ٣٦٨ .

١٠. السابق ج١ ص ٣٦٩ .

١١. مغني اللبيب ج ١ ص ٢١٩ ، وانظر : همع الهوامع ج١ ص٤٠٦.

١٢. انظر : الكتاب ج١ ص ١٣٩.

١٣. انظر : بناء الجملة العربية ، ص ٩٥ – ٩٨ .

١٤. انظر : السابق ، ص ٩٦ .

١٥. انظر : معجم القراءات القرآنية ، عبد اللطيف الخطيب ، ج٢ ص ٢٦٨ ، وج٦ ص٢٢٣.

١٦. مفاتيح الغيب ، الرازي ، ج ٢٣ ص ١٣١ .

١٧. انظر : السابق ج١١ ، ص ٢٢٩ .

١٨. انظر : بناء الجملة العربية ، ص ٩٥ .

١٩. البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، ج٢ ص ٣٤٥ .

٢٠. انظر : الكتاب ج١ ص ١٣٩-١٤٠ ، وبناء الجملة العربية ، ص٩٧.

٢١. بناء الجملة العربية ، ص ٩٦ – ٩٧ .

٢٢. دلائل الإعجاز ص ١١١ .

٢٣. السابق ص ١١٣ .

٢٤. أي أن المفردات لم تحتفظ بوظائفها النحوية التي كانت تشغلها قبل التقديم والتأخير ، فأصبح المبتدأ فاعلا ، والخبر فعلا .

٢٥. دلائل الإعجاز ص ١١٤ .

٢٦. السابق ، الصفحة نفسها .

٢٧. ديوان المتنبي ص ٢٣٣ .

٢٨. دلائل الإعجاز ص ١٢٥ .

٢٩. السابق ص ١٢٤ .

٣٠. يدخل في حكم المبتدأ ( المبتدأ المنسوخ ) انظر: الإيضاح ، للقزويني، ج١ ص ٢٠٣ .

٣١. التحرير والتنوير ج٣٠ ص ٤١٣.

٣٢. السابق ج٣٠ ص ٤١٤ ، وانظر : مفاتيح الغيب ، ج ٣٢ ص ٦.

٣٣. التحرير والتنوير ج٣٠ ص ٤١٣ .

٣٤. انظر : مفاتيح الغيب ، ج ٣٢ ص ٦ ، والتحرير والتنوير ج٣٠ ص ٤١٤ – ٤١٦ . والحديث رواه البيهقي في : شعب الإيمان، ج ٧ ص ٢٠٦.

٣٥. التحرير والتنوير ج٣٠ ص ٤١٥ – ٤١٦ ، وانظر : مفاتيح الغيب ، ج ٣٢ ص ٦.

٣٦. اللباب في علوم الكتاب ج١٩ ص ٤٩٣

٣٧. انظر : مغني اللبيب ، ج١ ص ٢٢١ ، و اللباب في علوم الكتاب ج١٩ ص ٤٩٣ ، و مفاتيح الغيب ، ج٣٠ ص ١٩١.

٣٨. مغني اللبيب ، ج١ ص ٢٢١

٣٩. الكشاف ، ج٤ ص ٦٤٧ .

٤٠. مغني اللبيب ، ج١ ص ٢٢١.

٤١. البحر المحيط ، ج٨ ص ٣٦٢ .

٤٢. الكشاف ج٤ ص ٦٤٧ .

٤٣. السابق ، الصفحة نفسها .

٤٤. مفاتيح الغيب ج٣٠ ، ص ١٩٣ .

٤٥. مفاتيح الغيب ج٣٠ ص ١٩١ ، واللباب في علوم الكتاب ج١٩ ص ٤٩٣

٤٦. دلائل الإعجاز ص٣٣٨ .

٤٧. السابق ص٣٣٩ .

٤٨. السابق ٣٤٠ .

٤٩. ديوان الفرزدق ، ج٢ ص٣١٥ . ورواية الديوان :

**أنا الضامن الراعي عليهم وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي**

٥٠. دلائل الإعجاز ص ٣٤١-٣٤٢ .

٥١. انظر : همع الهوامع ج١ ص ٢٤٨ .

٥٢. انظر : دلائل الإعجاز ص ٣٤٢ .

٥٣. السابق ص ٣٤١ .

٥٤. الجنى الداني ص ٣٩٧ .

## المصادر والمراجع


- أوضح المسالك ، ابن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ( دار الجيل ، بيروت ، ط٥ ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ) .
- الإيضاح ، القزويني ، تحقيق : بهيج غزاوي ، ( دار إحياء العلوم ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٨م ) .
- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي معوض ، (دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى،١٤١٣هـ / ١٩٩٣ م ) .
- بناء الجملة العربية ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، (دار الشروق ، ط١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م ) .
- التحرير والتنوير ، الطاهر بن عاشور ، (دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس، ١٩٩٧ م ) .
- الجنى الداني ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، ( دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م ) .
- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : الشيخ محمود شاكر ، ( مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٥ ، ٢٠٠٤م ) .
- ديوان الفرزدق ، ضبط شروحه وأكملها : إيليا الحاوي ، (دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ م)

- ديوان المتنبي ، ( دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٨م).
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، (مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى، د.ت.) .
- شعب الإيمان ، البيهقي، تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول ، ( دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ ) .
- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ( مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م ) .
- الكشاف ، الزمخشري ، تحقيق : عبد الرازق المهدي ، ( دار إحياء التراث العربي، بيروت ، د. ت. ) .
- اللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل الدمشقي الحنبلي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي معوض (دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م ) .
- لسان العرب ، ابن منظور ، ( دار صادر ، بيروت، الطبعة الأولى ، د. ت.).
- معجم القراءات القرآنية ، عبد اللطيف الخطيب ، ( دار سعد الدين ، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م ) .
- مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، ( دار الفكر ، بيروت ، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م) .
- مفاتيح الغيب ، فخر الدين الرازي ، ( دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ) .

- المفضليات ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون، ( دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، د. ت. ) .
- همع الهوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي، ( المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د.ت.) .